

أسعد اللحظات
لكل الناس،
كل يوم

ماجد الفطيم
MAJID AL FUTTAIM

حالة اقتصاد التجزئة في الإمارات العربية المتحدة

قراءة تحليلية لبيانات السوق
وسلوك المستهلكين للربع الثاني
من العام ٢٠٢٢

جدول المحتويات

٢	كلمة تمهيدية
٣	العناوين الرئيسية - إحصاءات
٥	الاقتصاد الإماراتي: لمحة عامة ونظرة مستقبلية
٩	اقتصاد التجزئة في دولة الإمارات: زيادة الإنفاق عبر كافة القطاعات.....
	• ما التغييرات التي طرأت على سلوك المستهلكين نتيجة للتضخم؟
	التجارة الإلكترونية وشعبيتها التي تشهد تزايداً مستمراً
	• تقليص أيام العمل يحفز تجارة التجزئة.
١٨	السياحة والسفر: عودة الزوار والسياح وزيادة الإنفاق
٢١	القطاع العقاري: دور هام للمستثمرين في تحفيز معدلات نمو قياسية.....
٢٤	الخاتمة
٢٧	المنهجية والمصادر.....
٢٩	الهوامش

كلمة تمهيدية

شهدت الأشهر الستة الأولى من العام الجاري تسارع وتيرة نمو الاقتصاد الإماراتي بفضل استقرار السوق ومرونته وقدرته على التكيف، حيث ظهرت ملامح النمو عبر مختلف القطاعات بدءًا من القطاع العقاري، والذي شهد ازدهارًا وسط زيادة المبيعات في دبي بسرعة قياسية وارتفاع أسعار الوحدات السكنية نتيجة لارتفاع عامل الثقة وتدفق الاستثمارات الأجنبية. الأمر ذاته انطبق على قطاع السياحة الذي شهد هو الآخر دفعة قوية مع عودة حركة السياحة وإقامة السياح لفترات أطول وما يترتب على ذلك من زيادة في الإنفاق وفي الواقع، كل هذه العوامل ساهمت في نمو الإنفاق عبر قطاع التجزئة وتعزيز التسوق سواء في المتاجر أو التسوق الإلكتروني.

وبالنظر إلى العوامل التي ساهمت في تعزيز النمو خلال النصف الأول من العام الحالي، لا يمكننا الإغفال عن مبادرة حكومة الإمارات العربية المتحدة بتقليص أيام العمل وتغيير عطلة نهاية الأسبوع لتكون أيام السبت والأحد انسجامًا مع العطلة المعترف بها في الأسواق العالمية.

وبينما تُشير جميع المؤشرات إلى أننا سنشهد المزيد من الانتعاش والازدهار، هناك حقيقة قائمة لا يمكننا التغاضي عنها، ألا وهي أن دولة الإمارات العربية المتحدة - حالها حال أي دولة أخرى - غير مُحصنة ضد تأثيرات تقلبات السوق والضغوطات التي قد تطرأ على سلاسل التوريد. وإذا ما أردنا دراسة الوضع من منظور عالمي، سنجد بأن تحديات الفترة الحالية ترتبت عليها ارتفاع الأسعار في جميع أنحاء العالم، لا سيّما أسعار المشتقات النفطية والمنتجات الغذائية. وحرصًا منها على كبح جماح التضخم، قامت البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الاقتراض وقد يؤدي إلى تباطؤ النمو.

ولأنه من الطبيعي أن يشعر سكان دولة الإمارات العربية المتحدة بتبعات هذا الوضع، حرصت الحكومة على اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من تأثير الضغوطات الاقتصادية الحالية على الدولة وشعبها. وفي هذا الإطار، قامت الحكومة الاتحادية بزيادة الإنفاق مع التركيز على مجموعة من الأولويات الرئيسية، مثل حماية الأسر ذات الدخل المنخفض وتوفير حزم الدعم التي تساعد في مجالات الإسكان والطعام والوقود والكهرباء والماء، فضلًا عن برامج المساعدات المالية المؤقتة للعاطلين عن العمل. كما تمضي الحكومة قُدماً نحو وضع الخطط الاستراتيجية التي من شأنها توسيع القطاع الخاص وتعزيز الاقتصاد



غير

النفطي ورفع مستوى الإنتاجية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير بيئة داعمة للنمو وسياسات مرنة للمستثمرين، بما يعود على الدولة بالفائدة في خضم مواجهة الرياح المعاكسة المرتقبة.

في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢، تلوح في الأفق تحديات لا يمكننا إنكارها ولا الاستهانة بها سواء هنا أو في المنطقة ككل. ولكن في المقابل لا يمكننا الاستهانة بمتانة اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وقدرته على الصمود والتكيف أمام هذه التحديات. ويعكس تقرير حالة اقتصاد التجزئة في دولة الإمارات العربية المتحدة للربع الثاني من العام الدور المؤثر للحكومة الرشيدة والتي تتسم بالمرونة والالتزام الراسخ بتوفير المناخ المناسب للنمو الاقتصادي المستدام.

آلان بجاني

الرئيس التنفيذي
ماجد الفطيم القابضة

العناوين الرئيسية

- الاقتصاد الإماراتي يسجل نموًا مطردًا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام والطلب القوي. تُشير التوقعات المعدلة إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٨٪ هذا العام، أي بزيادة ٣,٠ نقطة مئوية عن تقديرات العام الفائت .
- توقعات بنمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة ٤,٤٪ هذا العام مدفوعًا بالإنفاق الحكومي. بحسب الخطط الاستثمارية على مستوى الاتحاد التي تم الإعلان عنها في شهر يونيو، ستطرأ زيادة على إنفاق الميزانية خلال الأشهر القادمة ليصل الإجمالي السنوي إلى ما يزيد قليلًا عن ٦٠ مليار درهم إماراتي بحلول نهاية العام. من المرجح على الصعيد المحلي أن تلجأ أبوظبي والإمارات الأخرى إلى زيادة الإنفاق أيضًا .
- قرار تقليص أيام العمل وتغيير عطلة نهاية الأسبوع إلى يومي السبت والأحد يُساهم في النمو الاقتصادي. نمو الإنفاق في قطاع التجزئة خلال نهاية الأسبوع يتجاوز أيام الأسبوع بست نقاط مئوية خلال النصف الأول من العام.
- الإمارات تُسجل انخفاضًا في مؤشر مديري المشتريات الصادر عن S&P Global عند ٥٤,٨ في شهر يونيو، حيث أدت ضغوط التضخم الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود إلى زيادة نفقات الأعمال. مع ذلك، فقد واصل الاقتصاد غير النفطي توسعه للشهر التاسع عشر على التوالي .
- تضخم مؤشر أسعار المستهلك في دبي إلى ٤,٦٪ في إبريل مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١، وهو أعلى مستوى منذ أكثر من سبع سنوات . بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة ككل، فقد توقع صندوق النقد الدولي تضخم مؤشر أسعار المستهلك بمعدل ٣,٧٪ لعام ٢٠٢٢ .
- بحسب استطلاع للرأي أجراه مختبر السعادة التابع لـ ماجد الفطيم في أواخر يونيو ومطلع يوليو، فإن ثلثي سكان دولة الإمارات العربية المتحدة يشعرون بالقلق إلى حد ما أو القلق الشديد إزاء التضخم. ويرى المستهلكون بأن التأثير الأكبر كان على أسعار المنتجات الغذائية الطازجة والمخبوزات والسلع المعبأة.
- ازدياد الإنفاق الاستهلاكي لقطاع التجزئة بنسبة ١٥٪ في الربع الثاني مقارنة بالفترة ذاتها من العام الفائت، مع تحقيق جميع قطاعات التجزئة نموًا صحيًا. مقارنة بمستويات عام ٢٠١٩، ارتفع الإنفاق في الفترة بين إبريل ويونيو بنسبة ١٠٪.
- ارتفاع أعداد زوار مراكز التسوق التابعة لـ ماجد الفطيم بنسبة ١٥٪ في النصف الأول من العام مقارنة بالعام السابق، مع استمرار المتاجر التقليدية بالانتعاش بعد إجراءات مكافحة الجائحة. غير أن الإقبال ظل أقل من مستويات عام ٢٠١٩ بنسبة ٦٪^{١٩}. بينما واصلت التجارة الإلكترونية اتجاهها التصاعدي لتصل نسبة اختراقها لقطاع التجزئة إلى ١١٪^{٢٠}.
- ارتفاع مبيعات العقارات في دبي بسرعة قياسية خلال النصف الأول من العام - زيادة بنسبة ٦٠٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١ لتصل إلى أكثر من ٤٣,٠٠٠. الشهر الأبرز كان شهر يونيو حيث شهد ٩٠٠٠ تعامل .
- قطاع السياحة والسفر يواصل انتعاشه حيث استقبلت دبي خلال أول خمسة أشهر من عام ٢٠٢٢ أعداد زوار أكثر بثلاثة أضعاف من الفترة ذاتها العام الماضي. وهناك زيادة ملحوظة في أرقام الضيافة الرئيسية بما في ذلك متوسط الأسعار اليومي والإيرادات لكل غرفة متاحة .
- سكان الإمارات العربية المتحدة يستأنفون أنشطتهم الاجتماعية مثل الذهاب لمراكز التسوق ودور السينما والاستمتاع بالتجوال المحلي.^{١٥ & ٢٠}

الاقتصاد الإماراتي: لمحة عامة ونظرة مستقبلية



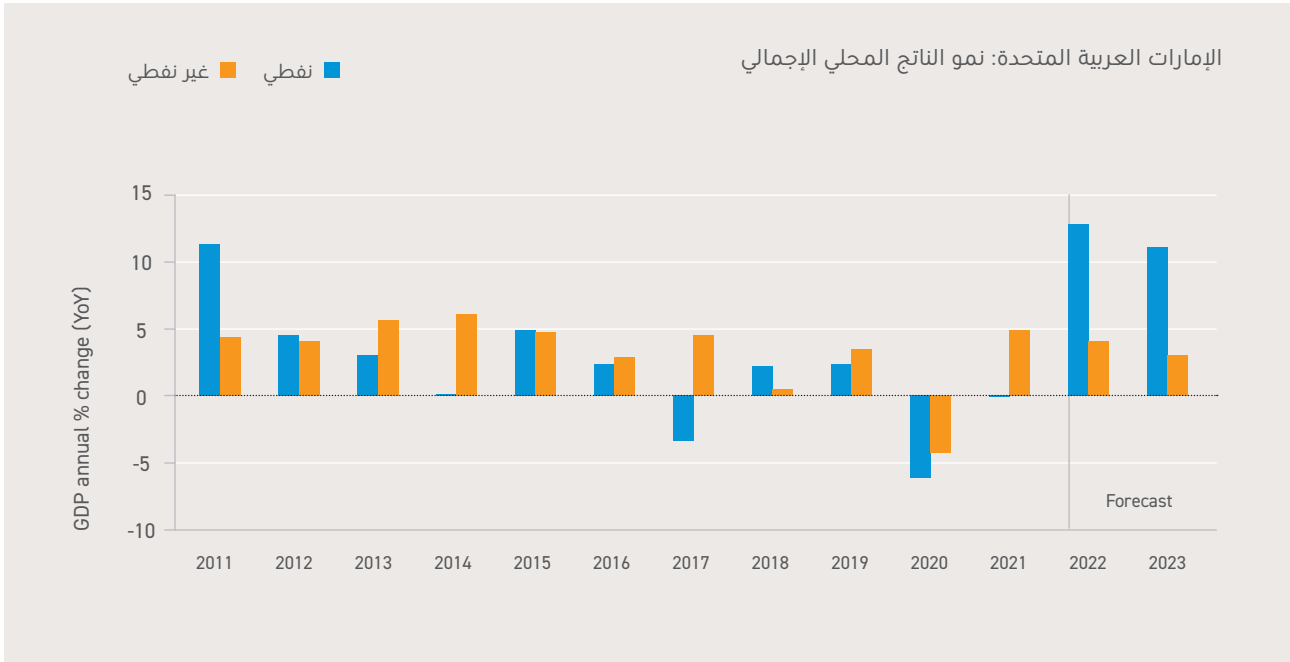
والانتعاش السياحي وسوق العقارات المزدهر. وعليه، فقد أصدرت أكسفورد إيكونوميكس توقعات تصاعدية معدلة تشير إلى تحقيق نمو بنسبة ٤,٤٪ لعام ٢٠٢٢، تلاها مؤشر مديري المشتريات الصادر عن S&P Global الذي أعلن بأن شهر يونيو هو الشهر التاسع عشر على التوالي الذي شهدت فيه الدولة توسعًا، بالرغم من انخفاض ضئيل في النسبة المئوية.

بالنظر إلى جميع العوامل المطروحة، يتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة هذا العام إلى ٦,٨٪ - أعلى بثلاثة نقاط مئوية عن عام ٢٠٢١.^١

هذا لا يعني أن دولة الإمارات العربية المتحدة محصنة ضد تأثيرات الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي أو الآثار الجغرافية السياسية. ووسط استمرار المؤشرات الواعدة بنمو اقتصادي مريح ضمن مؤشر مديري المشتريات لشهر يونيو، تلوح في الأفق الضغوطات التضخمية. يُسلط تقرير S&P Global الضوء على زيادة

أقل ما يمكننا قوله عن النصف الأول من عام ٢٠٢٢ أنه كان فترة قوية ومؤثرة بالنسبة لاقتصاد الإمارات العربية. وبالرغم من الشعور السائد بأن عواصف عالمية تلوح في الأفق؛ تبدو توقعات بقية العام واعدة وتبعث على التفاؤل. ولعل أهم ما يدعو لذلك الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم النمو وتوفير بيئة صديقة للاستثمار من خلال منظومة السياسات والإجراءات التي أثمرت عن ترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كوجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي. في المقابل، لم يكن الهدف من خطط التنمية المحلية والاتحادية توفير حماية إضافية ضد تأثير التضخم العالمي فحسب؛ بل صُممت لإنشاء مساحة وفرصة مواتية لاستمرار التوسع الاقتصادي. من العوامل الأخرى التي ساهمت في بلورة هذه التوقعات المتفائلة أسعار النفط الآخذة في الارتفاع. وفي الوقت الذي يحوم فيه سعر البرميل حاليًا حول ١٠٠ دولار أمريكي، تنشأ مخاوف من العقوبات الروسية التي تؤثر بشكل ملحوظ على الدول المنتجة للنفط. من المتوقع أن يشهد الاقتصاد غير النفطي نموًا مدفوعًا بالإففاق الحكومي المخطط له

Oil and non-oil sectors set for rebound



المصدر: أكسفورد إيكونوميكس / تحليلات هافر

النفط الخام وتفاقم التحديات أمام سلاسل التوريد، ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية لتكون ثاني أكبر مساهم في ارتفاع تكاليف المستهلك في الإمارات العربية المتحدة. وسعيًا منها للحفاظ على أسعار المنتجات الغذائية الأساسية ضمن الحدود وتحت السيطرة، تواصل وزارة الاقتصاد عمليات المراقبة والرصد الشامل للأسعار.

لم تعد العقوبات الغربية وتأثيرها على إمدادات النفط الروسي الشغل الشاغل بالنسبة لدول العالم اليوم؛ بل ظهرت تحديات أخرى على رأسها خطر التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي يضعنا في حالة من عدم اليقين بشأن أسعار النفط والتغيرات التي قد تطرأ عليها في المستقبل القريب. والغريب في الأمر أن هناك تفاوت كبير في التنبؤات؛ حيث حذر محللو J.P. Morgan من سيناريو قد يقفز بأسعار النفط إلى ٣٨٠ دولار للبرميل الواحد إذا ما خفّضت روسيا من إنتاج النفط الخام رداً على محاولات مجموعة الدول الصناعية السبع لتضييق الخناق عليها بتحديد سقف سعري للنفط الروسي. في المقابل، يقدم محللو PLatts نظرة أكثر اتزاناً؛ إذ يتوقعون أن يصل متوسط السعر السنوي لبرميل النفط الخام إلى ١٠٦ دولار أمريكي هذا العام، لينخفض في العام المقبل إلى ٩٠ دولار أمريكي للبرميل الواحد.

تكاليف مدخلات الشركات بأسرع وتيرة لها منذ العام، الأمر الذي أدى إلى تدي معدل الشراء تلاه ارتفاع ملموس في تكديس المخزون. وعلى الرغم من أن الزيادة المصاحبة في التكلفة لم تصل للمستهلكين بعد، إلا أن تقرير مديري المبيعات يُشير إلى أن المنافسة القوية تحفز العديد من الشركات على تقديم خصومات وصفقات في محاولة محسوبة لحماية المبيعات.^٤

في هذه الأثناء، يواصل التضخم تسارعه ليصل إلى ٤,٦٪ في شهر إبريل مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١ وهو أعلى مستوى منذ أكثر من سبع سنوات. كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ١,٢٪ عن الشهر الماضي وهي أكبر زيادة شهرية منذ مطلع عام ٢٠١٨.^٥

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة بالتحديد، توقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى ٣,٧٪ لعام ٢٠٢٢.^٦

ولعلّ المسبب الرئيسي وراء ارتفاع تكاليف المعيشة بهذا الشكل هو الزيادة الكبيرة في أسعار الوقود في المقام الأول. فقد ارتفعت في الإمارات العربية المتحدة بنحو ٧٤٪ منذ بداية العام، لتصبح تكاليف التنقل مسؤولة عن حوالي نصف معدلات التضخم الرئيسية. ونتيجة لهذا الارتفاع في أسعار

انسجامًا مع رؤية الإمارات العربية المتحدة لضمان الاستقرار الاقتصادي والمرونة والقدرة على التكيف، عكفت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الخطوات الكفيلة بالتصدي للتحديات وتعزيز جاهزية الدولة للنمو والازدهار على المدى الطويل. وكان آخر هذه الخطوات زيادة إنفاق الميزانية لمساعدة المحتاجين ودعم النمو المستقبلي من خلال تنويع الاقتصاد الإماراتي. وقد نتج عن ذلك طرح إصلاحات في مجال الإمداد بالإضافة إلى عدد من المشاريع الضخمة بما في ذلك مشروع ٣٠٠ مليار، الاستراتيجية الوطنية لتحفيز مساهمة القطاع الصناعي في المخرجات الاقتصادية من ١٣٣ مليار درهم اليوم إلى ٣٠٠ مليار درهم بحلول عام ١٧٢٠٣١، وأيضًا خطة دبي الحضرية ٢٠٤٠ التي ترسم خارطة طريق نحو التنمية العمرانية المستدامة والارتقاء بجودة الحياة في إمارة دبي وتعزيز تنافسياتها كوجهة عالمية مفضلة.

منذ إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) عن قراره برفع أسعار الفائدة، أعلنت البنوك المركزية حول العالم عن قيامها بالأمر ذاته للتصدي للزيادة الكبيرة في التكاليف. وفي هذا الإطار، أصدر مصرف الإمارات المركزي قرارًا برفع أسعار الفائدة بعد الزيادات المتعددة التي كان آخرها رفع سعر الأساس بـ ٧٥ نقطة في شهر يونيو.

ولمّا كانت نية الاحتياطي الفيدرالي برفع الأسعار أكثر أمر شبه مؤكد، فإن الإمارات العربية المتحدة أمام زيادة تراكمية تصل إلى ٢٥٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٢ و٥٠ نقطة أساس أخرى في عام ٢٠٢٣. ومن جهتها، تحذر أكسفورد إيكونوميكس من أن أسعار البنوك المركزية المرتفعة ستؤدي إلى زيادة في تكاليف الاقتراض مما يضعنا أمام تحديات صعبة العام المقبل.^٢

في الوقت الذي يشعر فيه المستهلكون بحالة من القلق وعدم اليقين بسبب تأثيرات ارتفاع تكاليف المعيشة وما قد يعنيه ذلك في الأشهر المقبلة؛ إلا أن هذه الحالة لم تحدّ بعد من معدلات إنفاقهم. وقد يعزى ذلك إلى ارتباط الدرهم بالدولار الأمريكي. ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع الدولار اليوم مقابل جميع العملات الرئيسية إلى خفض تكاليف الاستيراد.



اقتصاد التجزئة في دولة الإمارات العربية المتحدة زيادة الإنفاق عبر كافة القطاعات

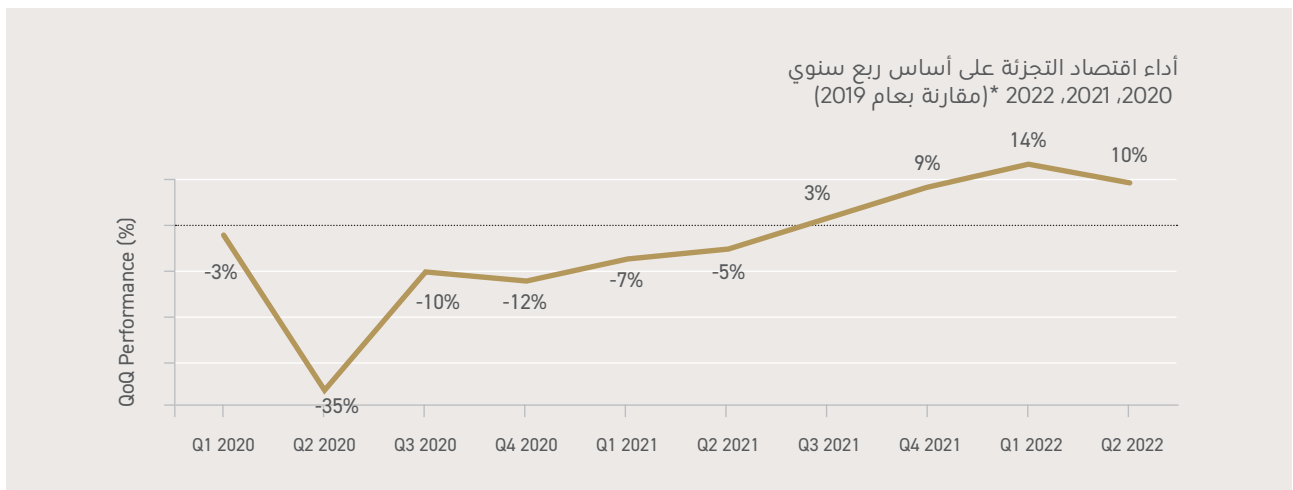


سوق الذهب، ديرة

الثاني وكان قد تجاوز مستوياته المسجلة في عام ٢٠١٩ بنسبة ١٠٪. كما شهدت كافة قطاعات التجزئة نموًا إيجابيًا في مستويات الإنفاق خلال النصف الأول من العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وقد سُجِّل نمو ٦٢٪ من النمو المحقق في أول ستة أشهر من العام خلال الربع الأول بفضل الأداء القوي الذي عزَّزه إكسبو ٢٠٢٠.

توجت الإمارات العربية المتحدة النصف الأول من العام بنمو مطرد جاء نتيجة لزيادة الإنفاق عبر كافة القطاعات بالرغم من زيادة المخاوف المتعلقة بالتضخم والتوتر الجغرافي السياسي الخارجي. تُشير الإحصاءات إلى زيادة الإنفاق الكلي بنسبة ٢٢٪ في الفترة الممتدة من يناير حتى يونيو مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مدفوعًا بنمو قدره ١٦٪ في إنفاق قطاع التجزئة و٣١٪ في القطاعات الأخرى.^{٢٠}

حافظ الإنفاق في قطاع التجزئة على استقراره في الربع



التعاملات بنسبة ١٢٪ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٢١، وبنسبة ٢٤٪ للفترة ذاتها من عام ٢٠١٩. وبالوصول إلى قطاع الأزياء، فقد شهد نموًا بنسبة ٢١٪ هذا العام وتركزت المشتريات على الإكسسوارات والساعات والمجوهرات.^{٢٠}

من القنوات الأخرى التي ساهمت في نمو قطاع التجزئة هذا العام مراكز التسوق الكبرى وغيرها من أماكن التسوق المختلفة؛ حيث زاد عدد زوار مراكز التسوق التابعة لـ ماجد الفطيم بنسبة ١٥٪ في النصف الأول من هذا العام مقارنة بالعام الماضي، ولكنها تظل أقل بنسبة ٦٪ عن مستوياتها ما قبل الجائحة .

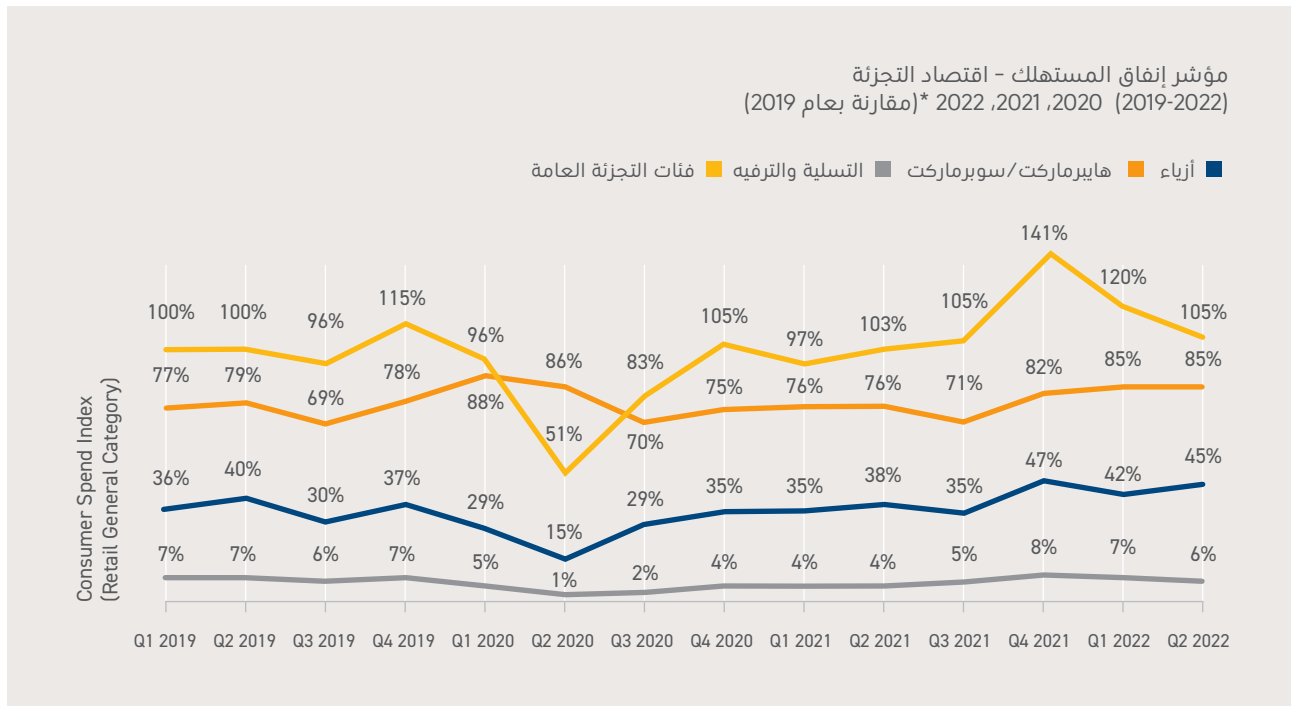
استكمالاً للقطاعات التي ساهمت في نمو اقتصاد التجزئة، نشير إلى قطاع الترفيه والترفيه الذي شهد زيادة في الإنفاق بنسبة ٥٦٪ في النصف الأول من العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وتوزعت الزيادات ما بين قطاع السينما الذي زاد الإنفاق فيه بنسبة ٩٤٪ وقطاع المعالم والوجهات السياحية بزيادة ١٧١٪ والتي كان أولها وأهمها إكسبو ٢٠٢٠.^{٢١}

وبالحديث عن قطاع السينما، لا بد من الإشارة إلى الأفلام المكتسحة مثل «توب جن: مافريك» و«جوراسيك وورلد دومينيون» الذين سجلا ٢٩٪ من إجمالي الإنفاق في دور السينما.^{٢٢}

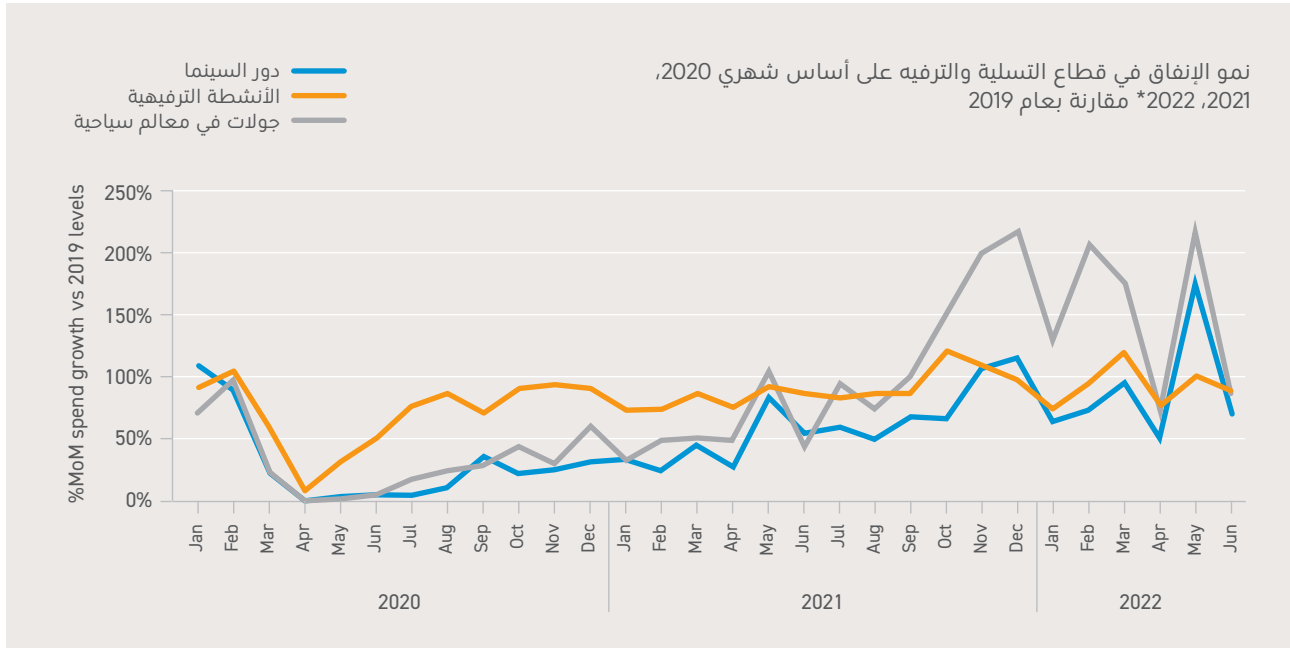
يوضح الرسم البياني المفهرس للفئة العامة للتجزئة في الربع الأول من عام ٢٠١٩ النمو في قطاعات تجزئة أخرى (باستثناء قطاع الترفيه والترفيه). في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، ارتفع الإنفاق في قطاع الأزياء بنسبة ٢٧٪ ونما قطاع الهايبرماركت والسوبرماركت بنسبة ١١٪. أما بالنسبة لفئات العامة لقطاع التجزئة (بما في ذلك الأطعمة والمشروبات، الأدوية والصحة، السوق الحرة، الأجهزة الإلكترونية والأثاث المنزلي)، فقد بلغت نسبة نموها ٤٪.^{٢٣}

إذا ما نظرنا إلى فئة التجزئة العامة عن كثب، نجد بأن الإنفاق في النصف الأول من العام ارتفع بنسبة ١٣٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١، لتسهم هذه الفئة بما نسبته ٤٤٪ من النمو في اقتصاد التجزئة الكلي. وضمن فئة التجزئة العامة، زاد الإنفاق على الأطعمة والمشروبات بنسبة ١٥٪ والفنادق بنسبة ١٤٪ والأدوية والصحة بالنسبة نفسها.^{٢٤}

أما بالنسبة لقطاع الهايبرماركت والسوبرماركت، فقد حقق نموًا بنسبة ١٢٪ في النصف الأول من العام مقارنة بأول ستة أشهر من العام الماضي. هذا وقد لوحظ تحوّل في أنماط الشراء؛ حيث ركز المستهلك على القيمة الأقل والتكرار الأعلى مع انخفاض متوسط قيمة



المصدر: بيانات نقاط البيع، ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢ * (الربع الثاني من ٢٠٢٢). تم تعديل تطور مبيعات بيانات نقاط البيع بناءً على أساس ١٠ لفئات تجارة التجزئة العامة في الربع الأول من ٢٠١٩



المصدر: بيانات نقاط البيع، ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢ * (الربع الثاني من ٢٠٢٢)

وخلال النصف الأول وبينما يواصل قطاع الترفيه والترفيه استعادة قوته، فإنه لا يزال بعيداً نوعاً ما عن مستوياته ما قبل الجائحة. بقي الإنفاق في دور السينما ووكالات بيع التذاكر والأنشطة الترفيهية وغيرها من أماكن الترفيه والترفيه أقل من مستوياته المسجلة في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٩؛ الأمر الذي كان له تأثير سلبي على القطاع ككل وأدى إلى تباطؤ بنسبة ١١٪ عن مستوياته في الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠١٩.



Dinosaur Park, Dubai Garden Glow

ما التغييرات التي طرأت على سلوك المستهلكين نتيجة للتضخم؟

وفقاً لدراسة أجريت لتعاملات المستهلكين في نقاط البيع التابعة لـ ماجد الفطيم، تبين أن ارتفاع الأسعار لم يحدّ من إنفاق المستهلكين، بل ظلّ قوياً خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢. وقد أثر على نوع السلع التي يشتريها الناس والأمور التي ينفقون أموالهم عليها.

وأشار تحليل بيانات نقاط البيع التابعة لـ ماجد الفطيم أن متوسط الإنفاق^٣ كان أعلى في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ في قطاعات الأزياء والبتروول والغاز وخطوط الطيران، بينما انخفض في الأنشطة الترفيهية و الوجهات السياحية والمطاعم.

استمرار الارتفاع في أسعار الوقود، اتجه المستهلك إلى تقنين استهلاكه للوقود.

أما بما يتعلق بتأثير التضخم على قطاع شركات الطيران، نستعين باستطلاع رأي أجري في مختبر السعادة التابع لـ ماجد الفطيم والذي بيّن أن ٧٢٪ من سكان الإمارات يخططون للسفر للخارج مرة واحدة على الأقل سنوياً^٥. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار التذاكر لم يقف في طريق المسافرين؛ حيث زاد الإنفاق خمسة أضعاف أكثر من عدد مرات السفر، كما ارتفعت قيمة التعاملات بنسبة ٢٧٪ في الربع الثاني من العام مقارنة بالعام الماضي.^٣

كما أظهر الاستطلاع أن ما نسبته ٦٧٪ من المستهلكين يشعرون بالقلق نوعاً ما أو القلق الشديد إزاء التضخم. وتنشأ هذه الحالة من القلق نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة والمعبأة والمخبوزات. كل هذا دفع المستهلكين لشراء المزيد من المنتجات مخفضة الأسعار والتخزين بشكل أكبر وتركيز انفاقهم على الأساسيات.^{١٥}

ارتفع الإنفاق على الأزياء والإكسسوارات والساعات والمجوهرات بنسبة ٢٠٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ مقارنة بأول ثلاثة أشهر من العام، زيادة ناجمة عن شهر رمضان والتنزيلات الموسمية. ولغايات المقارنة، فقد بلغت الزيادة على أساس ربعي في عام ٢٠٢١ ما نسبته ٨٪ فقط. على النقيض من ذلك ونتيجة لشهر رمضان، فقد شهد موسم السفر والعطلات والأنشطة الترفيهية انخفاضاً في أعداد المقبلين عليها بنسبة وصلت إلى ٥٨٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ مقارنة بأول ثلاثة أشهر من العام. وفي الربع الثاني من عام ٢٠٢١، زاد عدد المستهلكين بنسبة ٦٪.^٣

وبالنسبة لمحطات الوقود، فقد زاد الإنفاق فيها بنسبة ١٧٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١.^٣ ومع

التجارة الإلكترونية وشعبيتها التي تشهد تزايداً مستمراً



صناديق الطلبات عبر الإنترنت، متجر "ذات كونسبست ستور"، مول الإمارات

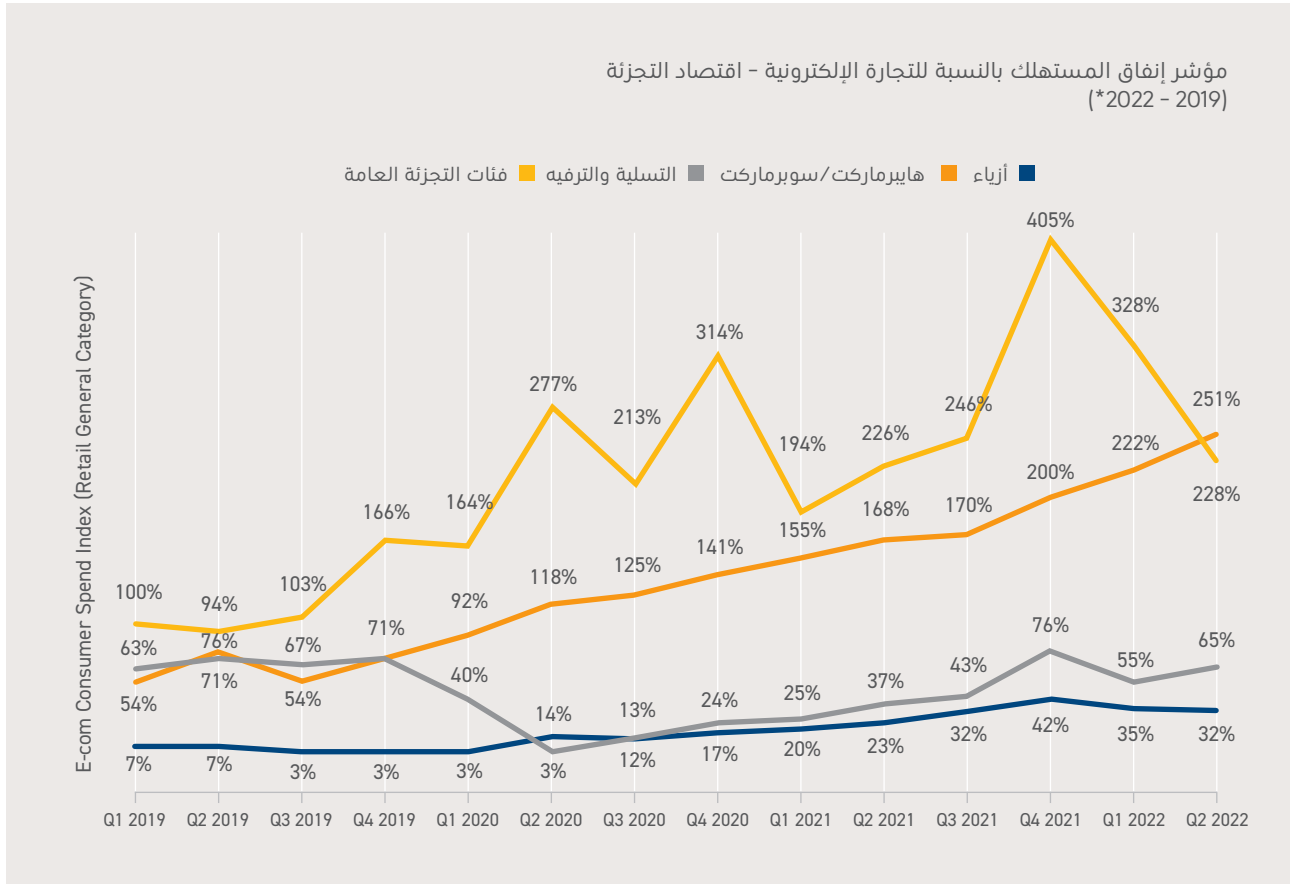
وكشف استطلاع الرأي الذي أجره مختبر السعادة التابع لـ ماجد الفطيم عن توجه طفيف ولكنه متنام بين المستهلكين. حيث أعرب المشاركون عن رغبتهم باستخدام التجارة الإلكترونية عند شراء أنواع معينة من السلع. وعلى رأس القائمة جاءت منتجات التنظيف المنزلي؛ حيث قال ١٧٪ منهم أنهم يفضلون شراء مثل هذه المنتجات عبر منافذ إلكترونية مقارنة بنسبة ١٤٪ ممن يقومون بذلك فعلياً.^{١٥}

في المقابل، يبقى التسوق متعدد القنوات الطريقة المفضلة للشراء، خصوصاً عند شراء منتجات مثل الأزياء والملابس التي تترجع على قائمة المشتريات متعددة القنوات. وفي هذا الإطار، قال ٥٤٪ من المشاركين في استطلاع الرأي أنهم يشترون مثل هذه المنتجات من المحلات والمتاجر وأيضاً من المنافذ الإلكترونية. ولدى سؤالهم عن تفضيلاتهم بالنسبة لمشتريات البقالة، أشار ٥٤٪ منهم أنهم يفضلون الشراء من داخل المحلات ومتاجر التجزئة.^{١٥}

نتذكر جميعنا إقبال الهائل على منافذ التسوق الإلكترونية في عام ٢٠٢٠، واليوم يمكننا القول أن هذا الإقبال لا زال مستمراً؛ فقد زاد الإنفاق على التجارة الإلكترونية بنسبة ٤١٪ في النصف الأول من هذا العام مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١. تُشكل المبيعات الإلكترونية اليوم ما نسبته ١١٪ من اقتصاد التجزئة الكلي، أي بنقطتين مئويتين أعلى من الفترة ذاتها العام الماضي.^{١٦}

هذا وقد زاد إنفاق التجارة الإلكترونية في فئات التجزئة العامة بنسبة ٣٢٪ خلال الفترة نفسها، مع تربع الأطعمة والمشروبات والفنادق على رأس قائمة القطاعات المستفيدة. ونتيجة لهذه الزيادة، شكل التسوق الإلكتروني ما نسبته ١٧٪ من نمو الإنفاق في قطاع التجزئة العام.^{١٦}

وصل اختراق التجارة الإلكترونية في الهايبرماركت والسوبرماركت إلى ١٣٪، أي ٣ نقاط مئوية أعلى مما كان عليه في النصف الأول من العام الماضي. وقد شكلت هذه المنافذ ما نسبته ٣٨٪ من إجمالي النمو في اقتصاد التجزئة الإلكترونية.^{١٦}



المصدر: بيانات نقاط البيع، ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢* (الربع الثاني من ٢٠٢٢)
تم تعديل مبيعات بيانات نقاط البيع بناءً على أساس لفئات تجارة التجزئة العامة في الربع الأول من ٢٠١٩



كارفور دارك ستور، ماجد الفطيم للتجزئة

تقليص أيام العمل يعطي دفعة لتجارة التجزئة

عام ٢٠١٩ وبواقع ست نقاط مئوية أعلى من الزيادة المحققة خلال أيام الأسبوع. وبالنسبة للأشخاص الذين قرروا الاستمتاع بوقت الفراغ الإضافي داخل منازلهم؛ فقد ساعدوا بزيادة الإنفاق على الكتب والقرطاسية مع نمو بنسبة ١٣٤٪ خلال عطلة نهاية الأسبوع في الأشهر الستة الأولى من العام مقارنة بالزيادة خلال أيام الأسبوع والتي لم تتجاوز ٩٢٪.

ومع قضاء وقت إضافي في المنزل زادت رغبة الناس باستضافة الأهل والأصدقاء؛ الأمر الذي عزز معدل الإنفاق في الهايبرماركت والسوبرماركت في نهاية الأسبوع ليزيد بنسبة ٩٪ في النصف الأول أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف الزيادة في أيام الأسبوع.

بالنظر إلى القطاعات الأخرى غير قطاع التجزئة، فإن المستفيد الرئيسي من ساعات الدوام الجديدة قطاع مواد البناء. ويعزى ذلك لتوافر وقت إضافي لتنفيذ المشاريع اليدوية التي أدت إلى زيادة إنفاق المستهلكين بنسبة ٥٣٪ في النصف الأول من العام. ولم تقتصر الزيادة على أيام نهاية الأسبوع فحسب؛ بل زاد الإنفاق خلال أيام الأسبوع بنسبة ٣٥٪ بفارق ١٨ نقطة مئوية عن عطلة نهاية الأسبوع.

وأخيرًا، فإنه من غير المستغرب أن يؤثر تقليص أيام العمل على الخدمات الحكومية بشكل ملموس كخدمات البريد ودفعة الغرامات والخدمات الخيرية والاجتماعية؛ حيث انخفض الإنفاق خلال نهاية الأسبوع بنسبة ١٨٪ في النصف الأول من العام مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١، فيما زاد الإنفاق خلال أيام الأسبوع بنسبة ٤٧٪.

في مطلع عام ٢٠٢٢، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تمديد أيام عطلة نهاية الأسبوع لتصبح ٢,٥ يوم بدلاً من يومين، ولم يتأخر الناس عن استغلال هذا الوقت الإضافي والاستمتاع به قدر الإمكان. ومع إضافة نصف يوم إجازة كل أسبوع، اختار البعض استكشاف وجهات الترفيه والترفيه داخل الدولة، بينما فضل آخرون البقاء في المنزل مع الأهل والأصدقاء؛ الأمر الذي ساهم في زيادة انتشار مشاريع التحسين والصيانة المنزلية.

بدأت تأثيرات هذا التغيير في الجدول الأسبوعي بالظهور بعد مرور سبعة أشهر فقط من إنفاذه؛ حيث طرأت تغييرات على سلوك المستهلكين وبالتالي على إنفاق قطاع التجزئة. وفي الوقت الذي نما فيه اقتصاد التجزئة الإماراتي خلال النصف الأول من العام مقارنة بالفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢١، فقد تزايد الإنفاق خلال عطلة نهاية الأسبوع بواقع ست نقاط مئوية أعلى من أيام الأسبوع. بلغة الأرقام، تُترجم هذه الزيادة إلى وصول إنفاق قطاع التجزئة خلال عطلة نهاية الأسبوع لنحو ٢,٥ مليار درهم على مدى ستة أشهر.

كانت قطاعات الترفيه والتسوية والمستفيد الأول من قرار الحكومة بتقليص أيام العمل؛ حيث ارتفع الإنفاق خلال النصف الأول بنسبة ٥٦٪ في العام. كما زاد الإنفاق خلال عطلة نهاية الأسبوع بنسبة ٣٨٪ متجاوزًا النمو خلال أيام الأسبوع والذي بلغت نسبته ٢٥٪^١.

من جهة أخرى، ساعد وقت الفراغ الإضافي في زيادة الإنفاق ضمن فئات التجزئة العامة؛ إذ ارتفع الإنفاق في عطلة نهاية الأسبوع بنسبة ٢٧٪ في النصف الأول من العام مقارنة بالفترة ذاتها من

السياحة والسفر عودة الزوار والسيّاح وزيادة الإنفاق



لقد أدت هذه الزيادة في الطلب إلى دفع متوسط الأسعار اليومية - وهو مقياس متوسط الدخل اليومي لكل غرفة مأهولة مدفوعة الأجر - بحيث زاد بنسبة ٥٢٪ في الفترة من يناير إلى مايو مقارنة بالعام السابق. كما ارتفعت الإيرادات لكل غرفة متاحة إلى ٤٥٦ درهماً إماراتياً بعد أن كانت ٢٤٦ درهماً إماراتياً.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الزيادة في أعداد الزوار تعني زيادة في الإنفاق، حيث أشارت بيانات صادرة عن نقاط بيع تابعة لـ ماجد الفطيم شملت نحو ٢٥٪ من تعاملات بطاقات الائتمان إلى ارتفاع إنفاق السياح في النصف الأول من العام. وأكدت البيانات أن متوسط المبلغ الذي تم إنفاقه للبطاقة الواحدة زاد بنسبة ٣٤٪ مقارنة بأول ستة أشهر من عام ٢٠١٩. كما زاد إنفاق السياح بنسبة ٤٤٪ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٢١ ليُشكل ما نسبته ٢٣٪ من النمو في اقتصاد التجزئة. وكان النصيب الأكبر في قائمة إنفاق السياح للزوار القادمين من المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. أما الفئات التي استقطبت أعلى مستويات الإنفاق فقد تضمنت الفنادق، والطعام والمشروبات والأزياء.

يُشكل قطاع السياحة والسفر ما نسبته ١٦٪ من المردود الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. واليوم، بالتأكيد، لم يتحقق هذا المسار التصاعدي من فراغ؛ بل جاء نتيجة لمجموعة من التدابير والمبادرات على رأسها الحملات الترويجية واسعة النطاق والخطط المستقبلية الرامية إلى إصدار تأشيرات سياحية طويلة الأمد وتأشيرات الدخول المتعدد. وقد بدأت هذه الحملات والجهود تؤتي ثمارها حيث زاد عدد زوار إمارة دبي لنحو ٦,٢ مليون زائر في أول خمسة أشهر من عام ٢٠٢٢؛ مرتفعاً بمقدار ثلاثة أضعاف عن الفترة ذاتها من العام الماضي. ، وذلك نتيجة لتخفيف القيود المفروضة لمواجهة جائحة كورونا وأيضاً نتيجة لاستضافة إكسبو٢٠٢٠. ووفقاً لبيانات صادرة عن دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، فقد زاد عدد الزوار الواسلين من المملكة العربية السعودية بنحو ١٠٠٪ على أساس سنوي، تلاهم الزوار القادمين من الهند وعمان والمملكة المتحدة.

وبلغة الأرقام، تُترجم نسب الزيادة هذه إلى ١٥,٨ مليون غرفة مشغولة في الفترة من يناير إلى مايو، بزيادة ٣٤٪ عن أول خمسة أشهر من عام ٢٠٢١ و ١٨٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٩. كما لوحظ أن مدة إقامة الزوار في الإمارات العربية المتحدة زادت عما كانت عليه قبل ثلاث سنوات - بمعدل ٤,٢ ليلة في أول خمسة أشهر من هذا العام مقارنة بـ ٣,٥ ليلة في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٩.

لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - COP٢٧- المزمع عقده في مصر في وقت لاحق هذا العام، ومؤتمر COP٢٨ الذي فازت دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافته في عام ٢٠٢٣.

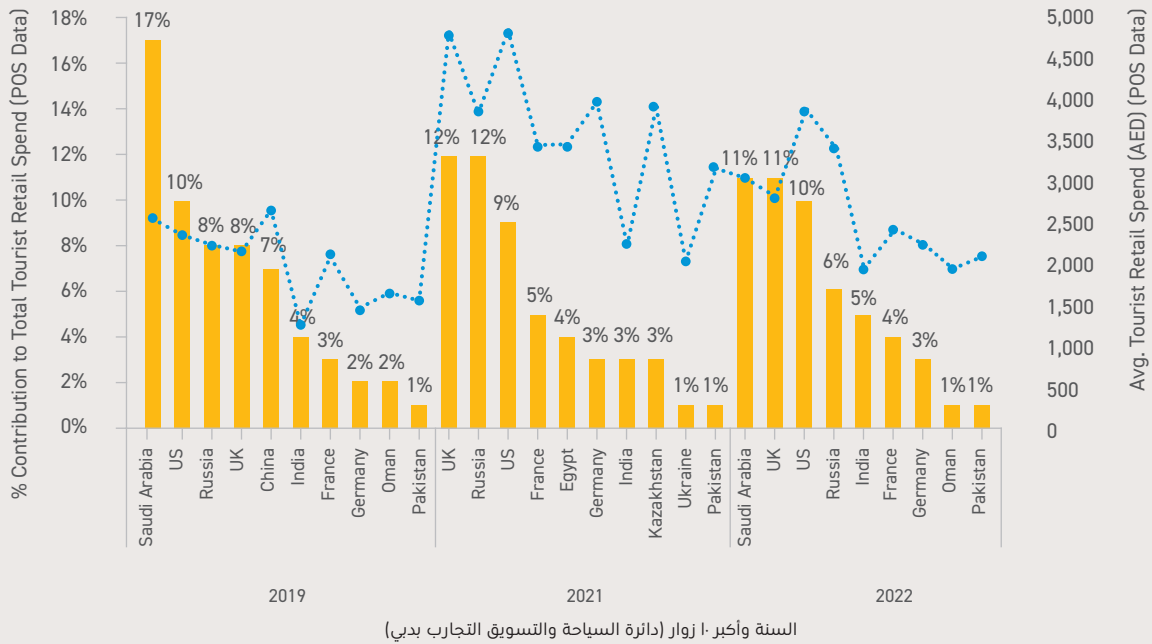
بواصل هذا القطاع انتعاشه مسترجعًا مكانته القوية؛ حيث ارتفعت أعداد السياح الواصلين للدولة هذا العام بنسبة تزيد على ٨٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وإذا ما استمر هذا المسار التصاعدي القوي، فقد يُسهم قطاع السياحة والسفر بحوالي ٢٨٩ مليار درهم من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٨ مقارنة بما مجموعه ١٦٥ مليار درهم في عام ٢٠١٨.

تأكيدًا على دعمها لقطاع السياحة، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الفعاليات الضخمة التي كان لها صدى واسع في جميع أنحاء العالم. وبفضل مثل هذه الفعاليات، شهد قطاع السياحة نموًا ملحوظًا في النصف الأول من العام. وقد كان إكسبو ٢٠٢٠ المساهم الأكبر في هذا النمو حيث سجّل ما يزيد على ٢٤ مليون زيارة منذ إنطلاقه في الأول من أكتوبر وحتى اختتامه بعد ستة أشهر في نهاية مارس. ومن الفعاليات الأخرى، نذكر معرض سوق السفر العربي ٢٠٢٢ الذي يعد من الفعاليات الرائدة في قطاع السفر والذي أقيم في شهر مايو واستقطب أكثر من ٢٣,٠٠٠ زائر من دبي، أي ضعف العدد الإجمالي المسجل في عام ٢٠٢١.

انطلاقًا من التزامها المستمر بتعزيز مكانتها كدولة رائدة في مجال التنمية المستدامة ومساهم أساسي في الجهود العالمية المبدولة للتصدي لتحديات التغير المناخي، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة في دبي أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شهر مارس^{١٧}. وقد نجحت هذه الفعالية

متوسط إنفاق السياح والنسبة المئوية من إسهام هذا الإنفاق في إجمالي إنفاق السياح على قطاع التجزئة (2019,2021,2022)

متوسط الإنفاق بالدرهم الإماراتي ■ النسبة المئوية من المساهمة في إنفاق السياح على قطاع التجزئة



المصدر: بيانات نقاط البيع، النصف الأول من ٢٠١٩، والنصف الأول من ٢٠٢١، والنصف الأول من ٢٠٢٢ وتقدير دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي، (٢٠١٩ و٢٠٢١ و٢٠٢٢) من بداية العام حتى مايو

القطاع العقاري دور هام للمستثمرين في تحفيز معدلات نمو قياسية.

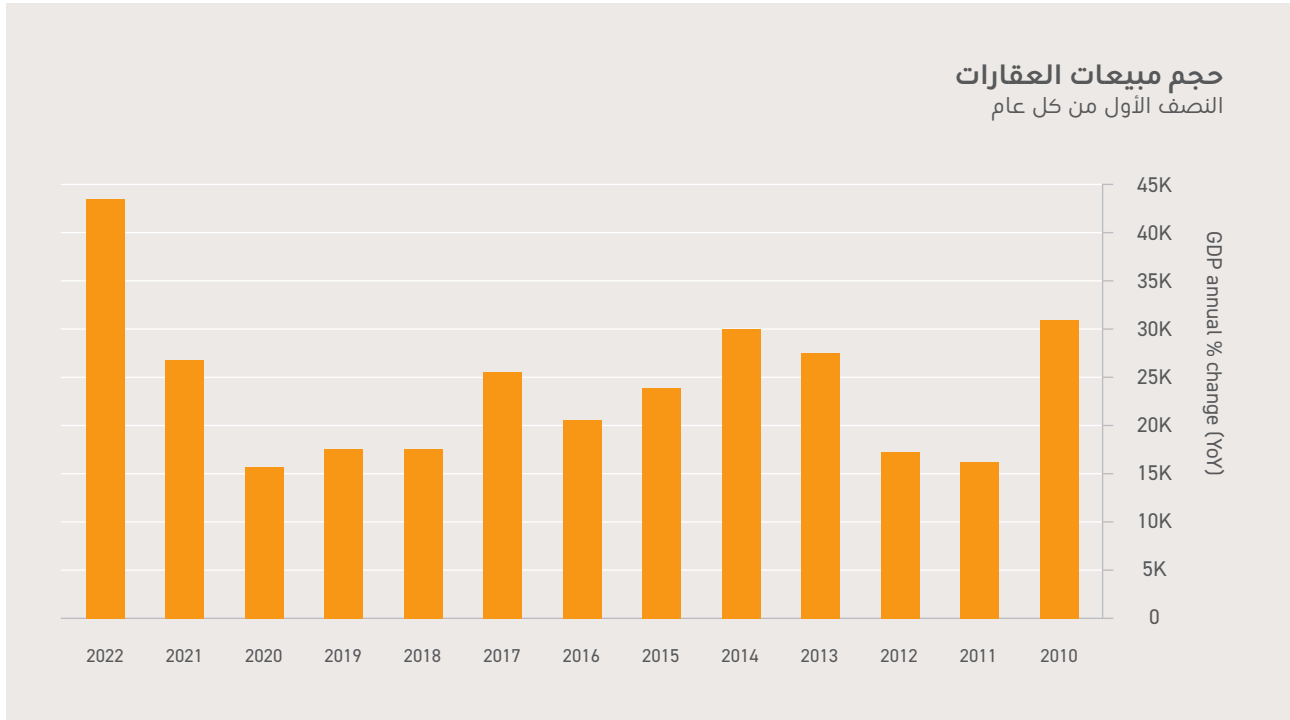


متحف المستقبل، دبي

طرأت تغييرات جذرية على سوق العقار في دبي خلال السنوات الأخيرة، لا سيّما مع تدفق الاستثمارات الأجنبية. إذ تتمتع الإمارة ببنية تحتية متطورة ومرافق عديدة مثل الفنادق والمطاعم ذات الطراز العالمي التي تجعل منها وجهة مثالية رائدة للعمل والمعيشة والاستثمار. وقد استفاد سوق العقار أيضًا من المبادرات الحكومية المشجعة للاستثمار مثل السماح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات المؤسسة داخل الدولة. أضيف إلى جميع تلك المزايا الإصلاحات الحكومية الداعمة للنمو التي يتم اتخاذها على مستوى قوانين العمل، فضلًا عن الخطط الطموحة لاستقطاب مشاريع ضخمة والتي تزيد جميعها من احتمالية استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

شهد سوق العقار في دبي عودة قوية، حيث بدأت أسعار العقارات ترتفع في الإمارة بوتيرة قياسية وبنسبة وصلت إلى ٦٠٪ في النصف الأول من العام مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١ بما يشمل أكثر من ٤٣,٠٠٠ تعامل. وقد بلغت قيمة التعاملات نحو ١١٥ مليار درهم، أي بزيادة ٨٧٪ عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

بالرغم من ارتفاع أسعار الإقراض؛ فقد حقق شهر يونيو أقوى مبيعات بواقع ٩,٠٠٠ تعامل أثمرت عن مبيعات ربعية غير مسبوقة مع وصول التعاملات إلى ٢٥,٠٠٠ تعامل في الفترة من إبريل حتى يونيو، بزيادة ١٠٪ من الربع الأول و٤٥٪ مقارنة بالعام السابق. هذا وقد انخفض حجم تعاملات الرهن العقاري على أساس سنوي بنسبة ١٥٪ في الربع الثاني وبنسبة ٣٧٪ لإجمالي التعاملات. مع ذلك، لم يُشكل هذا الانخفاض أي عبء يُذكر على نمو السوق.



المصدر: شركة Fam العقارية: نظرة عامة على سوق العقار في دبي للنصف الأول من عام ٢٠٢٢.

لذلك في استطلاع رأي حديث أجراه مختبر السعادة التابع لـ ماجد الفطيم والذي خُص إلى أن ٧٠٪ من المشاركين أعربوا عن قلقهم بشأن ارتفاع الأسعار في قطاع العقار والإيجارات. ولعل هذه الحالة من القلق دفعت غالبية المشاركين في الاستطلاع للقول بأنهم لا يخططون لتغيير مكان سكنهم خلال فترة اثني عشر شهراً.

بعد انخفاض مبيعات المباني السكنية على مدى السنوات السابقة، ارتفعت الأسعار في دبي بنسبة ١٩٪ في شهر مايو مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١. ووفقاً لاستطلاع رأي محللين أجري مؤخراً، من المتوقع أن تنمو أسعار المنازل بشكل مطرد خلال العامين القادمين نتيجة للطلب الناجم عن المستثمرين الأجانب.

الأمر سيان بالنسبة للإيجارات التي تتجه هي الأخرى للارتفاع؛ حيث أشار تقرير صادر عن CBRE إلى أن متوسط الإيجارات في دبي ارتفع بنسبة ٢٢٪ تقريباً في فترة ١٢ شهراً حتى يونيو. كما ارتفع متوسط إيجارات الشقق بأكثر من ٢١٪ في الفترة نفسها، بينما كانت النسبة ٢٥٪ للفلل.

وكما هو متوقع، بدأت الأسعار المتزايدة تُشكل مصدر قلق بالنسبة لسكان الإمارات العربية المتحدة. وقد تجلّى

الخاتمة



المطاعم في دبي

حول العالم، تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تضخمًا متسارعًا نتيجة لارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية بما في ذلك العديد من المنتجات الغذائية. وعليه، بدأ الناس يشعرون بحالة من القلق إزاء تأثير التضخم؛ الأمر الذي دفعهم لتغيير سلوك الإنفاق.

تبذل الحكومة جهودًا حثيثة وتتخذ إجراءات حاسمة للحفاظ على أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وتوفير المساعدة للمحتاجين، وهو ما يُسهم في تخفيف حالة القلق بين الناس. وفي الوقت نفسه، تعكف الحكومة على وضع الخطط الاستراتيجية طويلة الأجل التي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد.

وفي الوقت الذي نواجه فيه هذه الفترة من الضغوطات الاقتصادية المتزايدة، تبقى الإمارات العربية المتحدة في موقع جيد بفضل هذه النظرة التطلعية والتقدمية. ويأتي التزام الحكومة الثابت بالتنمية المستدامة ليضع أسس راسخة لمستقبل مزدهر وناض بالحياء، فضلًا عن استراتيجية الحكومة ذات المنظور المستقبلي للتنمية

أبلى الاقتصاد الإماراتي بلاءً حسنًا في النصف الأول من العام، وذلك بفضل إيرادات النفط والتوسع المستمر في الاقتصاد غير النفطي. وقد خضعت تنبؤات النمو لعام ٢٠٢٢ للمراجعة والتعديل منذ الربع الأول؛ الأمر الذي يؤكد على أن عنوان هذه المرحلة سيكون التنمية الاقتصادية.

جاء هذا التوسع الاقتصادي بدعم من الحكومة التي اضطلعت بدور حيوي في وضع الخطط التنموية الطموحة وإجراء الإصلاحات المحفزة للنمو والتي أثبتت فعاليتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. تشهد القطاعات الرئيسية بما في ذلك السياحة والسفر تعافيًا ملموسًا، بينما يزدهر سوق العقار مع تزايد التعاملات وارتفاع الأسعار.

يمكن القول بأن اقتصاد التجزئة يتمتع بالقوة اليوم لا سيّما مع عودة المستهلكين إلى حياتهم الاجتماعية بالرغم من كل هذه المؤشرات الايجابية، يبدو الوضع مختلفًا في النصف الثاني من العام وصولًا إلى ٢٠٢٣؛ إذ يواجه الاقتصاد تحديات مهمة. حالها حال دول أخرى

المستدامة والتي جعلت الاقتصاد الإماراتي اليوم أكثر تنوعًا وقدرة على التكيف. وهذا بحد ذاته سيخدم الدولة ويدعم نموها في الأشهر والأعوام المقبلة.

كما زاد الإنفاق خلال أيام عطلة نهاية الأسبوع منذ تفعيل قرار الحكومة الذي يفضي إلى تقليص أيام العمل وتغيير عطلة نهاية الأسبوع لتصبح يومي السبت والأحد تماشيًا مع الأسواق العالمية.



جسر التسامح، دبي

المنهجية والمصادر



حديقة المانجروف بالجبل، أبوظبي

تم إعداد هذا التقرير من قبل مبادرة رؤى المستهلك والأعمال التابعة (CBI) التي أطلقتها مجموعة ماجد الفطيم. جميع البيانات المتضمنة في التقرير مقتبسة من المصادر الرئيسية التالية:

- مختبر السعادة - مجتمع أبحاث السوق عبر الإنترنت التابع لـ ماجد الفطيم في ثلاثة أسواق رئيسية هي الإمارات والمملكة العربية السعودية ومصر. يضم مختبر السعادة ٤٥,٠٠٠ عضو ممن يشاركون بصورة منتظمة في أنواع متنوعة من استطلاعات رأي المستهلك.
- ما يزيد على ٧٢٦ مليون معاملة عبر نقاط البيع بمبلغ إجمالي ١٦٧ مليار درهم إماراتي من أكثر من ٥ ملايين متسوق من مصادر متعددة (البيانات الخاصة بـ ماجد الفطيم وبيانات نقاط البيع). ونتوقع أن تغطي العينة التي نضمها في تقريرنا من ١٠-١٥٪ تقريباً من إجمالي معاملات الاقتصاد، وبالتالي يمكن استنباطها مع توشي بعض الحذر.
- تُغطي بيانات نقاط البيع نحو ٥٠٪ من التعاملات القائمة على البطاقات، فيما تتراوح التعاملات النقدية بين ٤٠٪ - ٥٠٪ من الاقتصاد. بيانات نقاط البيع لا تشمل التعاملات النقدية.

يجب النظر في جميع الرؤى من خلال انحرافات البيانات المتأصلة. المصادر الأخرى مقتبسة بصورة فردية وتنعكس في الهوامش.

الهوامش

- 1 The National News (5 July 2022)
- 2 Oxford Economics Country Economic Forecast for the United Arab Emirates (27 June 2022)
- 3 Reuters (14 June 2022)
- 4 S&P Global News Release (5 July 2022)
- 5 Emirates NBD Research Report Citing Dubai Statistics Centre Data (31 May 2022)
6. UAE Page on IMF Website
- 7 Fäm Properties Dubai Real Estate Market Overview H1 2022 (4 July 2022)
- 8 Government of Dubai Tourism Performance Report (21 June 2022)
- 9 Khaleej Times (3 July 2022)
- 10 Arabian Business Citing Khatija Haque of Emirates NBD (16 June 2022)
- 11 The National News (13 April 2022)
- 12 Reuters (4 July 2022)
- 13 S&P Global Commodity Insights (6 July 2022)
- 14 Emirates News Agency (15 June 2022)
- 15 The Happiness Lab - Majid Al Futtaim's Market Research, June - July 2022 Survey.
This market research online community is in three main markets: the UAE, Saudi Arabia and Egypt. The Happiness Lab has a total of 45,000 members that regularly participate in various types of consumer surveys.
- 16 BNP Paribas Economic Research (27 May 2022)
- 17 Operation 300bn on the UAE Government Website
- 18 Dubai 2040 Urban Master Plan on UAE Government Website
- 19 Internal Majid Al Futtaim's shopping malls footfall data, H1 2019, H2 2021 & H1 2022
- 20 Majid Al Futtaim's Point-Of-Sale (POS) data, covering about 25% of card transactions in the UAE, January 2019 - June 2022
- 21 Forecast on Statista Website
- 22 The National News (19 May 2022)
- 23 Government of Dubai Tourism Performance Report (31 May 2019)
- 24 Data on EXPO2020 Dubai Website
- 25 WTM Global Hub Press Release (12 May 2022)
- 26 United Nations Press Release (31 March 2022)
- 27 UAE Government Website
- 28 Reuters (30 May 2022)
- 29 CBRE's Dubai Residential Market Snapshot July 2022
- 30 Internal Majid Al Futtaim's VOX data, H1 2022
- 31 The average spender is defined in this report as one whose quarterly spending lies between 75% and 125% of overall average customer spending, Majid Al Futtaim's POS data.
- 32 Prior to 2022, the UAE had a two-day weekend on Friday and Saturday. To allow for comparison with previous years, we measured spending during the current weekend (Friday at noon until Sunday at midnight) against a 2.5-day period starting on Thursday at noon and ending on Saturday at midnight, Majid Al Futtaim's POS data.

